في بيان صادر عن الحكومة اليمنية بمجلس الأمن الدولي

التأكيد على أهمية تنفيذ قرارات الشرعية الدولية من أجل الأمن والسلم الدوليين

إدانة العدوان الإسرائيلي وانتهاكه لسيادة الأراضي اليمنية

تحذير المليشيات الحوثية الإرهابية من استمرار معاركها لمصلحة النظام الإيراني

المطالبة بنقل مقرات وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية إلى العاصمة المؤقتة عدن

انقلاب مليشيات الحوثي الإرهابية أوقع الملايين من اليمنيين تحت خط الفقر وفاقم ظاهرة النزوح الداخلي لأكثر من 4,5 مليون نازح

نيويورك / سبأ :

أكدت الحكومة اليمنية إن السبيل الوحيد لحماية وصون الأمن والسلم الدوليين يتمثل في دعم الحكومة لاستكمال بسط نفوذها على كامل التراب الوطني وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وعلى وجه الخصوص القرار 6221، داعية مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياتهم في هذا الجانب.

جاء ذلك في بيانها أمام مجلس الأمن الدولي في الجلسة المفتوحة حول الحالة في الشرق الأوسط (اليمن) امس في مدينة نيويورك الأمريكية والذي القاه مندوب بلادنا الدائم لدى الأمم المتحدة السفير عبد الله السعدي.

وعبر البيان عن إدانة الحكومة اليمنية، وبأشد العبارات، العدوان الاسرائيلي وانتهاك إسرائيل لسيادة الأراضي اليمنية في انتهاك صارخ لميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي وكل الأعراف والقوانين الدولية، وحملها المسؤولية الكاملة عن اي تداعيات جراء غاراتها الجوية.

وطالب البيان ميليشيا الحوثي الإرهابية بعدم استجلاب التدخلات الخارجية ووقف نهجها التخريبي وأشكال العنف والتصعيد العسكري، وإصرارها على إجهاض جهود السلام، وإطالة أمد الحرب في اليمن والمنطقة وتعريض الأمن والسلم الإقليمي والدولي للخطر.

وحذر المليشيات الحوثية الإرهابية من استمرار رهن مصير اليمن وشعبه والزج بهم في معاركها العبثية خدمة لمصالح النظام الإيراني ومشروعه التوسعي في المنطقة، وإيران وإسرائيل من اي محاولة لتحويل الأراضي اليمنية عبر المليشيات المارقة إلى ساحة لحروبهما ومشاريعهما التخريبية في المنطقة.

كما حذر البيان الميليشيات الحوثية من العودة إلى خيار التصعيد الشامل وإعادة الأوضاع إلى مربع الصفر الذي من شأنه مضاعفة المعاناة الإنسانية التي طال أمدها، وتدمير ما تبقى من مقومات الحياة ومصادر العيش الشحيحة للشعب اليمني والتفريط بالجهود الإقليمية والدولية لإنهاء الحرب واستعادة مسار السلام والاستقرار والتنمية.

وجدد البيان التأكيد على التزام الحكومة اليمنية بنهج السلام ودعمها المتواصل للجهود والمساعي الإقليمية والدولية، لاسيما جهود الوساطة الحثيثة للأشقاء في المملكة العربية السعودية الشقيقة وسلطنة عمان الشقيقة وجهود المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، الهادفة إلى تحقيق السلام العادل والشامل المبني على مرجعيات الحل السياسي المتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وفي مقدمتها القرار 2216.

وأشار الى استمرار المليشيات الحوثية في ممارسة الانتهاكات ضد العمل الإنساني والإغاثي في مناطق سيطرتها، وآخرها اختطاف واحتجاز العشرات من موظفي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمحلية غير الحكومية العاملة في اليمن من النساء والرجال من بيوتهم ونهبِ ممتلكاتهم وترويع أسرهم وإخفاؤهم قسراً وعدم الإفصاح عن مصائرهم حتى الآن بعد مرور أكثر من شهر في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني والتشريعات الوطنية وتهديد مباشر لحياة وامن وسلامة هؤلاء الموظفين.

وحذر البيان من مخاطر التغاضي عن هذه الانتهاكات التي تسعى المليشيات الحوثية من خلالها إلى خدمة أجندتها السياسية وتسخير المساعدات الإنسانية لخدمة أهدافها الأمنية والعسكرية وتحويل المناطق تحت سيطرتها إلى سجن لكل من يعارض سياساتها.

كما جدد البيان مطالبة الحكومة بنقل مقرات وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية إلى العاصمة المؤقتة عدن لتخفيف الضغط المفروض من قبل هذه المليشيات على عمل هذه المنظمات وضمان توفير بيئة ملائمة وسليمة لممارسة مهامها بعيداً عن التدخلات، واستمرار ممارسة مهامها الإنسانية دون قيود أو عراقيل، وإيصال المساعدات الإنسانية إلى الفئات المحتاجة والأكثر ضعفاً.

وعبر البيان عن اسف الحكومة لما تم اتخاذه من تدابير من قبل مكاتب الأمم المتحدة في اليمن لحماية العاملين فيها وإنقاذ حياتهم، مؤكدا أن هذه التدابير لم تكن بالمستوى المطلوب ولا المتوقع حتى هذه اللحظة ولا ترقى إلى مستوى الخطر الذي يهدد حياتهم وحريتهم.

وطالب البيان مجلس الأمن والأمم المتحدة، بممارسة الضغط على المليشيات الحوثية لاتخاذ إجراءات عاجلة لضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني، وإطلاق سراح المختطفين والمحتجزين دون قيد أو شرط.

وتطرق البيان إلى استمرار المليشيات الحوثية الإرهابية منذ 25 يونيو 2024 باحتجاز أربع طائرات (من اجمالي 7 طائرات) تابعة لشركة الخطوط الجوية اليمنية مع طواقمها، وهو ما يضاف إلى العراقيل والتجاوزات التي تمارسها المليشيات ضد شركة الخطوط الجوية اليمنية، الناقل الوطني للمسافرين من وإلى اليمن، منذ إعادة تدشين الرحلات من مطار صنعاء.

واضاف أن الميليشيات الحوثية لا تزال تجمد أرصدة الشركة بمبلغ يتجاوز 100 مليون دولار أمريكي منذ شهر مارس 2023.

وتابع «وعلاوة على ذلك، وفي إطار التجاوزات والممارسات التي تمارسها ضد الناقل الوطني، أبلغت شركة التأمين الخاصة بطائرات اليمنية (Axis Specialty Limited) بإلغاء تشغيل الرحلات من وإلى المطارات التي تشغلها المليشيات الحوثية والمجال الجوي الواقع تحت سيطرتها، باعتبار المجال الجوي والجغرافي في مناطق سيطرة الحوثيين عالي المخاطر من الناحية التأمينية وسلامة الطيران والركاب».

وأكد أنه في حال الاستمرار في تشغيل الرحلات سيترتب عليها تعديل نسبة تحمل الشركة للتأمين من 100 % إلى 81 % الأمر الذي يضيف أعباء وخسائر مالية على طيران اليمنية لن يكون بمقدور الشركة تحملها، وبالتالي تعطيل قدرة اليمنيين في مختلف مناطق اليمن على السفر من وإلى اليمن ومفاقمة الأعباء الاقتصادية والأزمة الإنسانية.

ولفت إلى أن المشكلة الراهنة التي تواجه شركة الخطوط الجوية اليمنية هي احدى تبعات تشغيل الرحلات من وإلى مطار صنعاء، كعنصر من عناصر الهدنة الإنسانية التي رعتها الأمم المتحدة منذ أبريل 2022، داعيا بهذا الصدد مجلس الأمن الى أن يضطلع بمسؤولياته وأن يتخذ الإجراءات والتدابير اللازمة لإلزام المليشيات الحوثية بإنهاء هذه الممارسات والتجاوزات بحق شركة الخطوط الجوية اليمنية والإفراج فورا عن الطائرات المحتجزة وطواقمها الفنية وأرصدتها المجمدة، للحيلولة دون توقف تشغيل رحلات الناقل الوطني من وإلى اليمن ومفاقمة معاناة اليمنيين.

وأشار البيان إلى الوضع الاقتصادي والإنساني الكارثي الذي خلفه انقلاب المليشيات الحوثية على الدولة اليمنية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وتطلعات الشعب اليمني في الامن والاستقرار والتنمية.

وقال إن هذا الانقلاب أوقع الملايين من اليمنيين تحت خط الفقر والجوع، ودمّر البنى التحتية وقتل مئات الآلاف وفاقم ظاهرة النزوح الداخلي لأكثر من 4.5 مليون نازح، وفقدت اليمن حوالي 23 عاماً من مكاسب التنمية وحرم أكثر من 80 % من السكان من الخدمات الاجتماعية الأساسية، وانكمش الناتج المحلي الإجمالي إلى النصف تقريباً، وخسر الاقتصاد أكثر من 126 مليار دولار على أقل تقدير، وتوقف إنتاج وتصدير النفط بسبب الهجمات الحوثية على المنشآت النفطية وموانئ تصدير النفط، وحرمان الحكومة اليمنية والشعب اليمني من أهم موارده الاقتصادية ومصادر دخله الرئيسية.

واضاف أن الحكومة أمام هذا المشهد الكارثي تعمل على مواصلة مسار الإصلاحات الاقتصادية والمالية والخدمية الحكومية لمواجهة هذه التحديات وتحسين الأوضاع المعيشية واحتواء تدهور العملة الوطنية وترشيد الإنفاق ودعم قرارات البنك المركزي اليمني الرامية إلى حماية النظام المصرفي وإنهاء التشوهات النقدية وتعزيز الرقابة على البنوك وتعاملاتها الخارجية والاستجابة المثلى لمعايير الافصاح والامتثال لمتطلبات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

ولفت إلى أن هناك فرصا ممكنة لتحقيق بعض التقدم، لاسيما في ظل دعم الشركاء الإقليميين والدوليين في إطار برنامج شامل للتعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وجدد البيان ترحيب الحكومة اليمنية بما ورد في إعلان المبعوث الخاص للأمم المتحدة بشأن الغاء القرارات الاخيرة بحق عدد من البنوك والقطاع المصرفي، واستئناف الرحلات الجوية عبر مطار صنعاء الدولي، وتيسيرها الى وجهات أخرى حسب الحاجة.

وأكد أن الحكومة تنظر الى هذه المبادرة من جانبها كمدخل للتخفيف من معاناة الشعب اليمني، وتأمل ان يقود الاتفاق المعلن الى تهيئة الظروف المواتية من اجل حوار بناء لإنهاء كافة الممارسات الحوثية التدميرية بحق القطاع المصرفي، والاقتصاد والعملة الوطنية، والوفاء بالالتزامات الواردة في خارطة الطريق وعلى راسها استئناف تصدير النفط.

وعبر البيان عن اسف الحكومة لتعثر المفاوضات الخاصة بملف الأسرى والمعتقلين والتي عقدت مؤخراً في سلطنة عمان الشقيقة وإجهاض فرص إجراء اي تبادل خلال هذه الجولة بسبب تعنت المليشيات الحوثية، داعيا مجلس الامن والمجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته الإنسانية والضغط على هذه المليشيات لاستكمال معالجة هذا الملف الإنساني، مؤكدا على موقف الحكومة الثابت بإطلاق سراح كافة الاسرى والمعتقلين والمخفيين قسراً وفق مبدأ الكل مقابل الكل.

مباحثات يمنية - فرنسية لتطوير الصناعة السمكية بعدن

عدن / خاص :

ناقش رئيس هيئة مصائد خليج عدن الدكتور عبدالسلام أحمد علي، مع فريق منظمة خبراء فرنسا في مكتبه في العاصمة المؤقتة عدن آلية التعاون والتنسيق المشترك بين الهيئة والمنظمة وتعزيز آليات التعاون في مجال رفع وتطوير مهارات وقدرات المرأة الساحلية في الصناعات الغذائية «السمكية».

وتطرق اللقاء الى مناقشة عدد من البرامج التدريبية حول عمل الصناعات الغذائية «السمكية» كالتعليب والتغليف وتحديد مدى صلاحية المنتجات السمكية والتداول السليم لها وتسويقها وتوزيعها وكيفية تحويلها إلى منتجات أخرى ومنها الزيوت، والأسماك المجففة، والأسماك المدخنة إضافة إلى رفع وتطوير مهارات وقدرات المرأة الساحلية في الصناعات الغذائية والتركيز على تزويدهن بالمعارف والمهارات اللازمة لإنتاج منتجات سمكية آمنة وعالية الجودة.

واستمع رئيس الهيئة من فريق المنظمة إلى شرح مفصل حول برامجها التدريبية الخاصة بمجال تطوير مهارات وقدرات المرأة في المناطق الساحلية وسبل الاستفادة منها، مؤكداً أن وزارة الزراعة والري والثروة السمكية وهيئة المصائد، تولي المرأة الساحلية اهتماماً كبيرا لا سيما الأسر المنتجة الذين لديهم مشاريع صغيرة ومتوسطة في صناعة وتعليب الأسماك، كون هذه المشاريع تساعد على تحسين مستوى حياة ومعيشة هذه الأسر وتلبي احتياجاتها الأساسية إضافة إلى أنها تساهم في توفير العديد من فرص العمل للنساء، مؤكدا على ضرورة تمكينها وتعزيز مشاركتها في جميع مراحل العمل، من الصيد إلى التسويق والتصنيع.

من جانبهم عبر فريق المنظمة عن تطلعهم لتعزيز التعاون مع هيئة مصائد خليج عدن في هذا المجال، مؤكدين على استعداد المنظمة لتقديم الدعم الفني واللوجستي اللازم لتنفيذ برامج تدريبية وتأهيلية متخصصة للمرأة الساحلية في خليج عدن.

دبي.. اختتام أعمال الاجتماع الـ(53) للجنة العربية الدائمة للاتصالات والمعلومات بمشاركة بلادنا

دبي / سبأ

اختتمت بلادنا في مدينة دبي الاماراتية امس أعمال الاجتماع الـ 53 للجنة العربية الدائمة للاتصالات والمعلومات، بوفد ترأسه المدير التنفيذي للمؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية المهندس وائل طرموم.

وناقش الاجتماع خلال الفترة من 22 حتى 23 يوليو الجاري مجموعة من القضايا والمواضيع ذات الصلة بالتعاون العربي المشترك في مجال الاتصالات بما في ذلك نتائج اجتماعات فرق العمل التابعة للجنة العربية الدائمة للاتصالات والمعلومات وموضوعات الأمن السيبراني ومبادرة العاصمة العربية الرقمية 2024 والمنتدى الإقليمي للمحتوى والتعاون العربي المشترك مع المجموعات والمنظمات الإقليمية والشركاء أصحاب المصلحة الأخرى في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات الرقمي العربي والاستراتيجية العربية للاتصالات والمعلومات ومراجعات القمة العالمية لمجتمع المعلومات + 20.

وشارك في الاجتماع وفود تمثل الدول العربية والأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات وممثلون عن عدد من الجهات والمنظمات التي تتمتع بصفة مراقب مثل المكتب الإقليمي العربي للاتحاد الدولي للاتصالات.

الصناعة توقع اتفاقية لتنظيم مشاركة اليمن في معرض إكسبو 2025

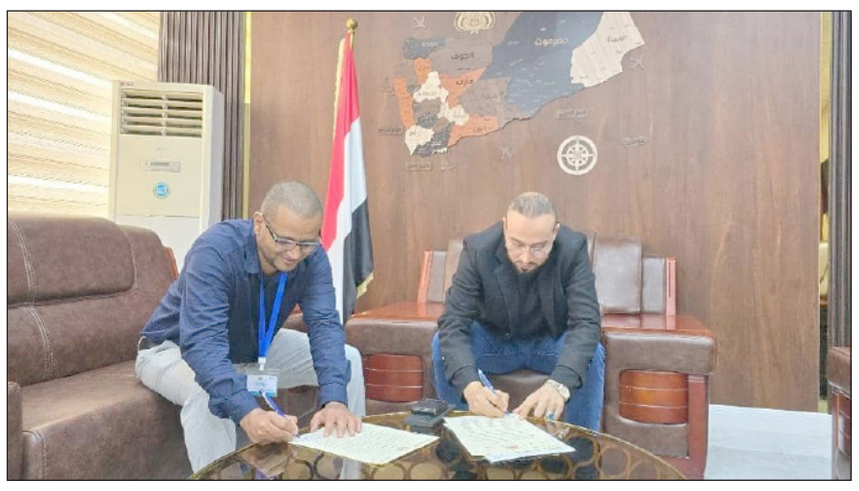

عدن / سبأ

وقعت وزارة الصناعة والتجارة في العاصمة المؤقتة عدن، أمس، عقدا مع شركة أعالي لخدمات تنظيم المعارض، لتنظيم مشاركة اليمن في معرض إكسبو 2025 أوساكا، والمقرر إقامته في الفترة من 13 إبريل حتى 13 أكتوبر 2025 في اليابان، بمشاركة دوليّة واسعة.

ووقع على الاتفاق والتعاقد من جانب وزارة الصناعة والتجارة وكيل الوزارة لقطاع خدمات الأعمال، نائب المفوّض العام للشؤون التجارية راشد حازب، ومن جانب شركة أعالي المدير المسؤول جمال الزراري، بإشراف المفوّض العام وزير الصناعة والتجارة محمد الأشول.

ويأتي هذا التعاقد حرصًا من وزارة الصناعة والتجارة على تميّز مشاركة بلادنا وتحقيق أهدافها، وتعريف دول العالم بتاريخ اليمن وحضارته وثقافته وفنونه وأزيائه وحرَفه ومنتجاته، وعرض فرص الاستثمار في بلادنا، وفتح أسواق جديدة لبيع وتسويق المنتجات الوطنية، بما يعود بالنفع والفائدة على المواطنين من المزارعين والمنتجين والتجار والفنانين وأصحاب المهن والحرف اليدوية، وبالتالي دعم وتعزيز الاقتصاد الوطني.

محافظ لحج يناقش التحضير للمخيمات الصيفية بالمحافظة

لحج / عادل محمد :

رأس محافظ لحج أحمد عبدالله التركي أمس اجتماعا موسعا لمناقشة التحضير للمخيمات الصيفية للشباب التي تبدأ الاسبوع القادم.

وشدد المحافظ، في الاجتماع الذي حضره امين عام المجلس المحلي عوض الصلاحي، على أن تكون هذه المخيمات لتوعية الطلاب والشباب بأهمية العلم والتعليم وتعزيز معارفهم العلمية والثقافية والفكرية والدينية.

ولفت الى أن هناك غزوا فكريا يغزو كل بيت وكل الأجيال ولهذا من الضروري التوعية واقامة مخيمات صيفية تختلف كليا عن مخيمات السنوات الماضية.

وأكد أهمية أن تكون هذه المخيمات لصقل مواهب الشباب وإبداعاتهم من خلال البرامج الهادفة.

وأشار إلى أن السلطة المحلية ستقدم الدعم اللازم لانجاح الفعاليات المختلفة في 18 مركزا صيفيا في عموم مراكز مديريات محافظة لحج.